□ إننا جميعاً نحتاج إلى مكان يُدعى الوطن، مكان «ننتمي» إليه، إلاَّ أنه بالنسبة للملايين من اللاجئين والأشخاص النازحين الذين ينتشرون في شتى ربوع العالم اليوم، يعني الوطن ما هو أكبر قليلاً من حلم بعيد المنال .. فالفرار من طائلة الاضطهاد والصراعات – الذي غالباً ما يتم بلا زاد ولا متاع يصطحبونه معهم سوى ما يرتدونه على أجسادهم من ملابس – يعني انفصال اللاجئين عن كل ما ألفوه في حياتهم، عن الأسرة، والأصدقاء، والعمل، والمجتمع، والثقافة، وفي مواجهة مستقبل مجهول تكتنفه الشكوك في أرض غريبة عليهم، فإن الشعور بالضياع والاغتراب الذي يسري في جوانحهم قد يعصف بحياتهم .. ففقدان أحدهم لوطنه قد يعني فقدانه لهويته ذاتها.

ومع ذلك – على الرغم من جسامة معاناتهم – فإن اللاجئين لا يتخلون أبداً عن حلمهم بـ «الوطن» وكل ما ينطوي عليه ذلك الحلم – الأسرة، الشعور بتقبل الآخرين لهم، الأمان، الشعور بالانتماء والاعتزاز بالنفس – وينبغي أن تمثل حقيقة تشبث اللاجئين بهذا الحلم، الذي قد يكون أحياناً – على عكس جميع الظروف المناوئة التي تلوح في الأفق – مصدراً للإلهام لنا جميعاً.

ولعل هذا هو ما حدا بنا نحن أسرة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى اختيار شعار «مكان يُدعى الوطن»، ليكون المحور الرئيسي للاحتفال بيوم اللاجئ العالمي لهذا العام في ٢٠ يونيو.

وباعتباري المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإنني أعتقد أنه ليس هناك عمل أهم من تقديم الدعم للاجئين والأشخاص النازحين في أرجاء العالم في نضالهم الباسل من أجل إعادة بناء حياتهم في مكان يمكن لهم أن يدعونه الوطن .. وإنه لمن بواعث شعوري بالفخر أننا حشدنا قوانا لأداء هذه الرسالة في غضون فترة امتدت لأكثر من خمسة عقود، قدمنا خلالها المساعدة في إيجاد حلول مكّنت ما يربو على (٥٠) مليون لاجئ من جمع شتات حياتهم التي تهدمت وبدء صفحة حياة جديدة.

وعلى الرغم من التصور السائد لدى بعض الدول – الصناعية بصفة أساسية – من أن موجات اللاجئين الذين توافدوا عليها أدت إلى تعكير صفو حياتها، إلاَّ أن غالبية أولئك اللاجئين البالغ عددهم (٥٠) مليون شخص، عادوا بالفعل إلى أحضان أوطانهم التي تحول معظمها إلى أطلال، ويتحرق اللاجئون شوقاً للعودة إلى أوطانهم، وهو شعور عام رأيناه مراراً وتكراراً مجسداً ومرتسماً على الوجوه على نحو يبعث الألم والشجن في أماكن شتى مثل : كوسوفو، وكمبوديا، وموزامبيق، وتيمور الشرقية، وفي مطلع الألفية كانت المفوضية تساعد نحو (١,١) مليون شخص على بدء حياتهم من جديد بعد عودتهم إلى أوطانهم .. أما اليوم فإننا نقوم بمساعدة ما يزيد على (٣,٥) مليون شخص عادوا إلى أوطانهم خلال بضع السنوات الأخيرة.

وهذا هو ما يحمل المفوضية على النظر إلى الإعادة الطوعية إلى الوطن – العودة إلى أراضي مسقط رأسهم الأصلية بمجرد توافر جميع الظروف المناسبة – باعتبارها أفضل حل للاجئين، وقد عاد ما يبلغ إجماليه (١,١) مليون لاجئ إلى ديارهم في العام الماضي وحده، وعادت أكبر مجموعة واحدة – تتألف مما يناهز (٦٤٦) ألف شخص – إلى أفغانستان، ليصل عدد اللاجئين والنازحين الأفغان الذين عادوا إلى ديارهم منذ عام ٢٠٠٢م إلى ما يربو على ثلاثة ملايين شخص .. كما شهدنا عودة أعداد غفيرة من اللاجئين إلى ديارهم في أنجولا، وبروندي، والعراق، وسيراليون، ورواندا، وكوت ديفوار، والبوسنة والهرسك، وليبيريا، وأريتريا، وكرواتيا، والصومال، وحتى على الرغم من ذلك، فالظروف السائدة في العديد من هذه البلدان أبعد ما تكون عن المثالية.

وتلوح في الأفق احتمالات لحدوث المزيد من عمليات العودة، فقد حددت المفوضية تسع دول إفريقية تجري فيها عمليات العودة بالفعل أو توشك على البدء أو تخيم على الأجواء فيها بشائر طيبة بقرب حدوث عمليات العودة في المستقبل القريب .. وفيما بينها فإن ما لا يقل عن مليوني لاجئ، علاوة على ملايين أخرى من النازحين داخلياً، ينتمون إلى هذه البلدان التسعة .. وفي الآونة الأخيرة قامت المفوضية بعقد لقاءات في جنيف جمعت ممثلين عن البلدان الإفريقية والدول المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من أجل وضع خطط للاضطلاع بجهود مستدامة لضمان حصول هذه البلدان التسعة على المساعدة التي تحتاجها لتمكين مواطنيها من العودة إلى الوطن وعلى القدر نفسه من الأهمية من البقاء بالوطن .. وإذا ما كانت هناك رغبة صادقة في إنجاح عمليات العودة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار وجعلها تؤتي ثمارها، فلابد من توفير الدعم الدولي المستدام في شتى مراحل هذه العمليات.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه : ماذا عن مصير أولئك الذين لن يتمكنوا أبداً من العودة إلى الوطن؟

بالنسبة لهم تبذل المفوضية وشركاؤها مساعيهم للتوصل لأحد حلين : الإدماج في بلدان اللجوء الأول، أو – إذا ما تعذر ذلك – إعادة توطينهم في بلد «ثالث».

وفي كل من الحالتين فإن الهدف النهائي المنشود هو تمكين اللاجئين من استئناف حياتهم حتى ولو في بلد جديد، وهذا يتطلب إبداء كرم وسخاء صادق وتقاسم حقيقي للأعباء من جانب بلدان اللجوء، التي غالباً ما ترزح هي نفسها تحت وطأة الفقر، والعدد الصغير نسبياً من الدول المتقدمة التي تستضيف غالباً الجانب الأعظم من اللاجئين الذين أعيد توطينهم .. وفي عام ٢٠٠٣م أعيد توطين زهاء (٥٦) ألف لاجئ في (١٠) مقاصد رئيسية الأول لإعادة التوطين، وتم إدماج عشرات الآلاف الآخرين في دول اللجوء.

وبالإضافة إلى الدعم الدولي، بما في ذلك مساعدات التنمية المستهدف تقديمها إلى بلدان اللجوء، فإن هذه الحلول تتطلب – أيضاً – التحلي بالشجاعة والمثابرة من جانب اللاجئين أنفسهم للتكيف مع أوطانهم الجديدة، ويمكننا جميعاً المساعدة في هذه العملية من خلال مد أيدينا بالترحاب لهم والاعتراف بأن اللاجئين هم ناجون حقيقيون يمكن أن يسهموا إسهامات قيّمة في مجتمعاتهم، وهم – أيضاً – يستحقون مكاناً يُدعى الوطن.

المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

في ظل اشارات إيجابية من بروكسل :

تركيا تسابق الزمن لكسب رهان الانضمام للاتحاد الاوروبي

تقرير / نبيل نعمان

■ – تحاول حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا لتحقيق اختراق يمكنها من الإنضمام لقطار الاتحاد الاوروبي ويعزز من موقع الحزب على المستوى الداخلي والخارجي بعد أقل من عامين من صعوده الى سدة الحكم خاصة وان الحكومة التركية قد نجحت في الفوز برئاسة منظمة المؤتمر الاسلامي بانتخاب الدكتور / اكمل الدين احسان او غلو أمينا عاماً في الاجتماع الوزاري الاخير للمنظمة في اسطنبول .

الحكومة التركية لعبت دوراً هاماً خلال العامين الماضيين رغم الشكوك التي اثيرت حولها من جراء ما يقال عن جذور حزب العدالة والتنمية ذات الطابع الاسلامي اكان من خلال اثبات قدرتها على التعامل مع قضايا حساسة داخلية وعالمية مثل الامساك بزمام الاقتصاد الذي عاني من تدهور خلال السنوات الماضية اوإدارة الأزمة بشأن العراق او مسالة توحيد قبرص التي قال شطرها الشمالي التركي بنعم لخطة عنان بينما رفضها الشطر اليوناني لكنه انضم مطلع مايو الى جانب تسع دول الى عضوية الاتحاد الاوروبي .

الاشارات القادمة من بروكسل توحي بحلحلة هذا الموضوع لصالح انقره وامكانية البدء بمفاوضات الإنضمام للاتحاد الاوروبي في الأشهر الاولى من ٢٠٠٥م اي بعد قمة ديسمبر في حال اتخاذ زعماء القادة الاوروبيين قراراً بذلك على اساس تقرير وتوصية المفوضية الاوروبيين وتأكيدها بأن تركيا استوفت معايير كوبنهاجن .. وهو أمل عبر عنه رئيس الوزراء التركي /رجب طيب اردوجان الذي رجح في بروكسل أن تبدأ المفاوضات في مارس ٢٠٠٥ م .

هذه الاشارة الايجابية ترافقت مع الترحيب بالجهود المستمرة والمثابرة للسلطات التركية للالتزام بمعايير السياسة التي حددها الاتحاد الاوروبي والمعروفة بمعايير كوبنهاجن رغم ربط ذلك بدعوة أنقره الى مواصلة الجهود والتأكد من ان يتم تطبيق هذه الاجراءات وفي كافة انحاء البلاد في اشارة الى ماأكدت عليه المفوضية الاوروبية مراراً من انه يكفي ان تضمن تركيا الاجراءات التشريعية المطلوبة منها وانما تطبيقها وتشمل خصوصاً احترام المبادىء الرئيسية للديمقراطية ودولة القانون واحترام حقوق الانسان وحماية الاقليات.

اردوجان لم يركن للأمل فقط بل أكد انهم على استعداد بالمباشرة بالمفاوضات واتخاذ الاجراءات التي تفرض نفسها في ما يتعلق بتطبيق الاصلاحات مشيراً الى ان بلاده قريبة جداً من اهداف تطبيق المعايير الديمقراطية واحترام حقوق الانسان التي يطالب بها الاتحاد الاوروبي وهو ما يعكس التقارب الذي طرأ بين الجانبين ويفسح المجال امام انقره لتحقيق حلمها للانخراط في الاتحاد الاوروبي التي تتطلع اليه منذ العام ١٩٩٩م بعد ان حظيت يومها بوضع الدولة المرشحة .

ومن الاشارات الايجابية القادمة من بروكسل تلك التي اعلنها المفوض الاوروبي لشؤون توسيع الاتحاد / جونتر فيرهوجن بقوله ان افاق انضمام تركيا شكلت حافزاً قوياً لعمليه التحول في تركيا محذراً من ان قطع الاتحاد الاوروبي عملية التحديث وارساء الديمقراطية والليبرالية في تركيا بعيد انطلاقها سيكون خطأ فادحاً بينما استبعد وزير الخارجية الايرلندي / ديك روش الذي تتولى بلاده الرئاسة الدورية للاتحاد الاوروبي ضمناً امكانية تاجيل قرار حول تركيا لان الاتحاد سوف يقرر في ديسمبر دون تأخير فتح مفاوضات الانضمام في حال تجاوبت تركيا مع المعايير السياسية الديمقراطية المطلوبة .

الحدث الثالث الذي تعول عليه الحكومة التركية لتعزيز موقفها تجاه الاتحاد الاوروبي .

استضافتها الاسبوع القادم (٢٨ – ٢٩) يونيو قمة حلف الاطلسي التي اعدت لها بشكل كبير لضمان امن القمة ومنع وقوع عمليات ارهابية كتلك التي شهدتها اسطنبول قبل اشهر حيث تمت تعبئة قرابة ٣٠ الف شرطي و ٦٠٠ قناص لحماية رؤساء دول وحكومات ٤٦ دولة وحوالي ثلاثة الاف مندوب و ٣٥٠٠ صحافي سيتوافدون الى اسطنبول اضافة الى نشر وسائل دفاع جوية وبحرية وبرية .

واخيراً فأن الخمسة الاشهر القادمة ستكون حاسمة بالنسبة لمستقبل العلاقات الاوروبية التركية وفي ما اذا كانت ستكون في ديسمبر بداية لمرحلة جديدة من التكامل بعد خمس سنوات من الانتظار وخلال هذه الفترة فان حكومة اردوجان ستعمل كل مابوسعها لكسب الرهان لتسجل نقطة جديدة لصالحها لطالما حاولت الحكومات السابقة ان تخترقها دون جدوى ويبدو ان أنقره ستعمل على مزيد من الانفتاح وتلبية معايير كوبنهاجن بعد ان حققت نجاحات خلال الفترة الماضية وان كانت لم تصل الى حد اقناع الاوروبيين بها ولكنها تظل خطوات جادة في الطريق الصحيح .. فهل يكون عام ٢٠٠٥م عام التحول التركي نحو اوروبا وتغدو بعدها عضواً كاملاً في المنظومة الاوروبية .

بشأن محكمة الجنايات الدولية:

عنان يطالب واشنطن عدم تعريض وحدة مجلس الأمن الدولي للخطر

□ .. نيويورك/الامم المتحدة/ ا ف ب/.. طلب الأمين العام للامم المتحدة كوفي عنان من الولايات المتحدة عدم تعريض وحدة مجلس الأمن الدولي للخطر عبر السعي إلى الحصول على تجديد استثناء الرعايا الامريكيين من الملاحقات أمام القضاء الدولي..وقال عنان أمام صحفيين في نيويورك مع الأعضاء الـ١٥ في مجلس الأمن الدولي أن الجميع كان مسرورا لتبني القرار الأخير حول العراق بالاجماع..وأكد أن مسالة استثناء ملاحقة الرعايا الامريكيين أمام المحكمة الجنائية الدولية تقسم مجلس الأمن وطلبت من الجميع التفكير في الأمر ، ولفت إلى أننا سنواجه قريبا تحديات صعبة جدا.

وكان عنان اعترض بشدة أمس الأول على تجديد استثناء الامريكيين من الملاحقات أمام المحكمة الجنائية الدولية الذي تطالب به الولايات المتحدة..وقال عنان ردا على اسئلة الصحفيين لدى وصوله إلى مقر الامم المتحدة في ضوء التجاوزات التي ارتكبت ضد معتقلين في العراق: سيكون الدفع باتجاه إقرار مثل هذا الاستثناء أمرا مزعجا..وأضاف في ظل هذه الظروف: اعتقد أن الضغط للحصول على مثل هذا الاستثناء ليس حكيما وسيكون أمرا أقل حكمة أيضا أن يوافق مجلس الأمن على الطلب.. ورأى الأمين العام للمنظمة الدولية أن إقرار مثل هذا الاستثناء مجددا سيمس بمصداقية المجلس والامم المتحدة التي يفترض أن تعبر عن دولة الحق وأولوية القانون..وينتهي مفعول قرار مجلس الأمن الدولي القاضي باستثناء المواطنين الامريكيين من ملاحقات أمام المحكمة الجنائية الدولية في نهاية الشهر الحالي..وطرح الدبلوماسيون الامريكيون في الامم المتحدة في بداية الشهر الحالي مشروع قرار يجدد استثناء الامريكيين لمدة عام ، إلا أنهم لم يطرحوه على التصويت بعد.

قضايا الشرق الأوسط والتطورات الدولية الاستثنائية ..محور زيارة الأسد إلى الصين

■ دمشق/أ ف ب

□ أكدت صحيفة (تشرين) الحكومية السورية أمس أهمية الزيارة التي سيقوم بها الرئيس السوري بشار الأسد إلى الصين في الفترة بين الـ ٢١ والـ ٢٥ من شهر يونيو الجاري..وقالت (تشرين) : إن زيارة الرئيس السوري بشار الأسد إلى الصين خلال اليومين القادمين لها أهمية كبيرة نظراً للظروف الاستثنائية التي يمر بها العالم أجمع من تدهور واشتعال قابل للانفجار، وذلك للإسهام في ترتيب ما يمكن ترتيبه في الوضع الدولي المتأزم.. والأسد هو أول رئيس سوري يزور الصين منذ عام ١٩٥٦م، وتأتي زيارته بناءً على دعوة من الرئيس الصيني هو جينتاو.. وأشارت الصحيفة إلى الظروف التي تتم فيها الزيارة ووصفتها بأنها استثنائية بسبب ما أسمته بمحاولة فرض الولايات المتحدة الأمريكية نفسها كقطب أحادي وتهميش لدول وأمم وشعوب وتجاهل حقوقها وطموحاتها وتطلعاتها الوطنية.

وكانت واشنطن قد فرضت عقوبات على دمشق الشهر الماضي بحجة أنها تساند الإرهاب ولم تقم بإغلاق حدودها في وجه المسلحين الذين يسعون إلى قتال القوات التي تقودها الولايات المتحدة في العراق..ونوهت الصحيفة بأن الصين وسوريا تتفقان على إصلاح الأمم المتحدة بما ينسجم مع التطورات الهائلة التي شهدها العالم خلال ستة عقود وبما يتناسب مع الواقع الذي يعيشه العالم اليوم، كما تتفقان في مبادئ السلام والحوار بين الشعوب والأمم، وتقفان معاً ضد الإرهاب العالمي وتميزان بين النضال المشروع للشعوب من أجل الحرية .. والصين في مقدمة الدول التي ساعدت حركات التحرر الوطني في العالم.

ووصل إلى الصين غسان الرفاعي، وزير الاقتصاد والتجارة السوري، للمشاركة في أعمال اللجنة السورية – الصينية المشتركة .. كما وصل إلى الصين وفد كبير من رجال الأعمال السوريين للمشاركة في أعمال الندوة الاقتصادية الاستثمارية التي ستقام في الـ ٢٣ من شهر يونيو الجاري.